**الخيبة الكبرى في التقرير الجنائي لمصرف لبنان**

15-08-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**عبد المنعم يوسف**

ما هو تعريف [#التدقيق الاستقصائي الجنائي المالي](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%af%d9%82%d9%8a%d9%82+%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%82%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a+%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a7%d8%a6%d9%8a+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a) Forensic Audit، وهل قامت به شركة "[#ألفاريز ومارسال](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a3%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b2+%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%b3%d8%a7%d9%84)" في أعمال [#المصرف المركزي](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%81+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2%d9%8a) في [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)؟

إن علم المحاسبة المالية، والمعايير الدولية المعتمدة في أصول المحاسبة المالية والتدقيق المالي المعتمد، تعطي تعريفاً دقيقاً للتدقيق الاستقصائي المالي الجنائي (Forensics Audit)، وهو أن التدقيق المالي الاستقصائي الجنائي "يقوم وفق المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة بفحص وتقييم السجلات والبيانات المالية على اختلاف مستوياتها وتفاصيلها بهدف الحصول على أدلة ووقائع وقرائن قضائية يمكن استخدامها مباشرة كأدلة دامغة في المحاكم العدلية القضائية في إجراءاتها القانونية".

إن التدقيق المالي الجنائي الاستقصائي هو فرع تخصصي قضائي عدلي من الفروع المعتمدة دولياً لعلوم المحاسبة والتدقيق المالي. وهو فرع تخصصي مساند، وأحياناً كثيرة مرادف، لأعمال التحقيق القضائي العدلي لدى النيابات العامة المالية والمحاكم الجنائية المالية الناظرة في قضايا المال العام.

إن كل المراجع العالمية والمنظمات الدولية المتخصصة والجمعيات الدولية للتدقيق المالي الاستقصائي الجنائي تؤكد أن تقرير التدقيق الجنائي الاستقصائي المالي يجب أن يتضمّن

حكماً:
– تحديد أنواع ارتكاب الاحتيالات المالية الواقعة.

– تحديد الفترة الزمنية التي حدثت خلالها هذه الاحتيالات المالية.

– جمع القرائن القضائية الدامغة العائدة للعمليات التي اعتمدت لإخفاء الاحتيالات.

– تقديم الوقائع والقرائن والأدلة العدلية التي تحدد مرتكبي عمليات الاحتيالات.

– تقديم جداول تحاسبية وبيانات مالية مدققة تحدد الخسارة المتكبدة بسبب الاحتيالات.

– تفصيل الأدلة والوقائع القضائية ذات الصلة المقبولة في الإجراءات القانونية لدى المحاكم العدلية والنيابات العامة.

– الاقتراح على المحاكم العدلية المعنية التدابير القضائية الواجب اتخاذها من أجل معاقبة لائحة المرتكبين المحددين، وأيضاً الإجراءات التي تمنع قيام مثل هذا الاحتيال في المستقبل.
– فهم المدقق الاستقصائي الجنائي آليّات الاحتيال وتركيباته، وجمع القرائن والأدلة القضائية العدلية التي تبيّن كيفية ارتكاب الاحتيال وشبكة الأشرار الذين قاموا به.

– يجب أن تكون القرائن والأدلة التي جمعها المدقق الجنائي الاستقصائي كافية قضائياً وعدلياً بما يسمح للمحكمة الناظرة بإثبات هوية المرتكب والكشف عن تفاصيل مخطط الاحتيال، وتوثيق مبالغ الخسارة المالية المتكبّدة والأطراف التي قامت بفعل الاحتيال، والأطراف المنتفعة منه، والأطراف المتضررة والمتأثرة بالاحتيال.

إذن، إن الهدف الأساسي من القيام بالتدقيق المالي الاستقصائي الجنائي Forensic Audit هو تقديم تسلسل زمني ومنطقي للوقائع والقرائن الدامغة، بمنظور قضائي عدلي، يكشف للمحكمة وللنيابات العامة وللضابطة العدلية، بشكل لا يستدعي تحقيقاً إضافياً أو استنابات إضافية، عمليات الاحتيال والسرقة والاختلاسات واعتماد الأدلة القضائية المقدمة.

كذلك من الواجب المهني على المدققين الاستقصائيين الجنائيين اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة والضرورية التي تضمن للمحاكم العدلية والضابطة العدلية عدم إتلاف المستندات والأدلة الأخرى التي جمعها أو غيَّرها أيّ شخص.

كل هذه الأدلة والقرائن والوقائع، بالمفهوم القضائي العدلي، الواردة أعلاه لم يشر إليها ولم يتضمّنها مطلقاً التقرير الذي أعدته شركة التدقيق الاستقصائي الجنائي "ألفاريز ومارسال" الذي وُزّع على الوزراء ونُشر أخيراً في الإعلام.

ولهذا السبب، وللأسف، لا يمكن مطلقاً وأبداً الركون إلى هذا التقرير للوصول إلى معرفة المرتكبين وشبكة الأشرار وملاحقتهم. وهذا ما يشكل بحد ذاته خيبة كبرى لي وللبنانيين الضحايا.